منظمة "حق" تصدر تقريرها عن الاجتياح الثاني للجنوب في ٢٠١٥م..

ذكرى مأساوية لاجتياح مدينة السلام (عدن)

سرد جرائم الحوثي وجماعات الإرهاب أثناء وبعد اجتياح عدن منذ مارس ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٦

الحوثيون والقاعدة ارتكبا أفعالا جنائية كبيرة بدعم إخواني

حزب الإصلاح الإخواني يسيطر على اللجنة الوطنية للتحقيق

الأمناء تقرير/ مريم بارحمة:

كان إعـلان الوحـدة في 22 مايو 1990م مـا بـين جمهوريـة اليمن الديمقراطيـة الشـعبية والجمهورية العربية اليمنية، بداية لاغتيالات طالت قيادات سياسـية وعسـكرية تجاوز عددهم (196) بين شـهيد وجريح من الطرف الجنوبي، ثم شنت قوات الرئيس صالح حـرب 1994م- الاجتياح الأول للجنوب- الذي أعلنه الرئيس السـابق صالح في27 أبريل1994 م, واسـتمرت بالتمـدد نحو المناطـق الجنوبية بقوة السـلاح رغم ما جـاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقـم (924) والمنعقد في 1 يونيـو 1994م, والـذي دعا فيه إلى الوقف الفـوري للقتـال، وكذا صدور قرار رقـم (931) المنعقد في 29 يونيو 1994م, والـذي أعـاد تأكيـد النظر الفعلي والعـودة إلى طاولة الحوار بين الطرفين، ورغم كل ذلك استمر العدوان الغاشـم على الجنوب فسـقط بقوة السـلاح في 7 يوليو1994م، وتفاقمت معاناة شـعب الجنوب بعد تلك الحرب من ويلات التهميش والإقصاء وتسريح الكوادر والكفاءات والقيادات العسكرية والأمنيـة الجنوبيـة مـن وظائفهم وحالات الإخفاء القسري من قبل الطرف الشمالي.

وواصـل نظـام صالـح التدمير المنهـج لكافة الأجهزة والمؤسسـات الجنوبية المدنية والعسـكرية والأمنية وغيره، وعمـل على طمـس الهوية والتاريخ السـياسي للجنـوب لصالح الشمال، وشرعنة نهب ثروات الجنوب، واستمر مسلسـل الاغتيالات والإخفاء القسري والتدمير في إطار سياسـات وخطـط ممنهجة لكل مـا هو جميل بـأرض الجنـوب، وفي 2015م كانت الاعتداءات المسلحة على العاصمة عدن والاجتياح الثاني للجنوب من قبل قوات عسكرية منشقة وميليشيا تعمل خارج القانون ارتكبت أفعالا جنائية في إطار سياسات وخطط ممنهجة.

وأطلقـت منظمة حـق للحقوق والحريـات في الجنـوب بمؤتمرهـا الصحفي المنعقـد بالعاصمة عدن، في 5 أغسـطس 2021م، تقريـرا خاصا بالاجتياح الثـاني للجنوب عام2015م حول جرائم مليشيا الحوثية والجماعات الإرهابيـة (القاعدة وداعـش) أثناء وبعـد اجتيـاح عدن) مـارس 2015 ديسمبر2016م).

وتضمـن التقرير، الـذي وزعته منظمة حق على المشـاركين بالمؤتمر نسخاً منه باللغتين العربية والإنجليزية، رصداً وتوثيقاً ميدانياً وإحصائياً بالصور للجرائم والاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسـان التي ارتكبتها مليشيا الحوثي في عـدن أثنـاء غزوهـا للجنوب في 2015م، وكذلـك الجرائم الإرهابية التي نفذتها الجماعـات الإرهابية القاعدة وداعش بعد تمكـن المقاومة الجنوبية من دحر مليشـيا الحوثي من العاصمة عدن والجنوب, مسـتغلة الفراغ الأمني وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها عدن في تلك الفترة وسـعيها للسيطرة على عدن وتحويلها إلى إمارة إرهابية.

ووثقت منظمة حق تلـك الجرائم والاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعـرض لها المدنيـون في فترات متعاقبـة خلال هذه الفـترة في كافة مديريات العاصمة عدن، سواء من قبل مليشيا الحوثي أو الجماعات الإرهابية المسلحة.

ورصـدت المنظمـة، في النطاق الجغرافي للعاصمة عدن المسـتهدفة، الاعتداءات المسلحة التي نفذتها القوات العسكرية المنشـقة والمليشيا الحوثية ضد المدنيـين، خارج نطـاق القانون في الفـترة مـن 19 مـارس حتى 15 أغسـطس 2015 كمرحلـة أولى من الرصد وكذا المرحلـة الثانية من الرصد متعلقة بالجرائم المرتكبة بحق المدنيين من قبل تنظيمـي القاعدة وداعش في الفترة الزمنية من سبتمبر 2015م حتى ديسمبر 2016م.

سيطرة الإصلاح على اللجنة الوطنية للتحقيق

وأوضح رئيس منظمة حق للحقوق والحريات الأستاذ الخضر الميسري، في المؤتمر الصحفـي الذي نظمته منظمة حـق بالعاصمة عدن، خطـوات إعداد التقرير وجمع ورصد وتوثيق البيانات والمعلومات التي تضمنها التقرير وشرح أسـاليب إعداده المتنوعة، التي توزعت بين العمل المكتبـي والتحليل والجداول الإحصائية والنزول الميـداني ومقابلة الضحايا وأسرهم والجهات ذات العلاقة وتوثيق الشـواهد والأدلة وما تضمنه التقريـر من معلومات بشـأن الوضع بالعاصمة عـدن والجنوب عموما إبان فترة إعداد التقرير.

وأكـد المشـاركون في المؤتمر أن تقريـر اللجنة الوطنيـة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسـان – عدن – والـذي يحمل عنـوان" تقرير أولي بشـأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية " عندما رصد انتهاكات "مجزرة ميناء التواهي" وثقها بأساليب تفتقر لأبسط المقومات الفنية والموضوعية للتقرير الحقوقي، فلا يوجد توصيف قانـوني، فقد جاء فيه تسـمية (الضحيـة) بالمرحوم أو المرحومة في الصفحـة رقم (66) من التقرير, وهـذا فيه انتقاص من حقوق الضحايا واستخفاف بحقوق الضحايا في العاصمة عدن, ولا يتضمن التقرير معلومـات لتقدير حجـم الضرر، ولا يرتقي إلى تقرير يرفـع إلى المنظمات الدولية والحقوقية والأمم المتحدة.

وأفاد المشـاركون بأن هذه الجرائم تعد جسـيمة، ولا تسـقط بالتقادم، ويجب على اللجنـة الوطنية للتحقيق أن تكون حريصة على عملها وتوثيقها بدقة، مشـيرين إلى أن العمل سياسي يسـيطر على اللجنة الوطنية للتحقيق ممثلاً بحزب الإخـوان (التجمع اليمني للإصلاح).

مطالبات

وأكدت منظمة حـق في تقريرها أن الجرائـم المرتكبة من قبـل القوات العسكرية المنشـقة والمليشيا الحوثية وتنظيما القاعدة وداعش ذراعي حزب التجمـع اليمني للإصـلاح، تعد جرائم جنائية دولية يتطلب من مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومن الأطر الدولية المعنية بحقوق الإنسـان إجراء تحقيقات فورية وواسـعة بشـأنها وإخضاع مرتكبيها للمساءلة القانونية والقضائيـة وكل من قـدم العون أو التحريض أو المسـاعدات بأي شـكل لتيسير ارتكابها لكونها جرائم جسيمة وخطيرة تمثل انتهاكا صارخا للقوانين المحلية والدوليـة، وإخضاع الحكومة اليمنيـة للتحقيـق باعتبارهـا تمثل طرفا أصيلا قد تخلت عن مسـؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه الأمة.

وطالبـت منظمـة حـق قوات التحالف العربي بالعمـل بجدية على معالجة الأخطاء والتأكد من مصادرها, لتجنيب المدنيين الهلاك والمعاناة وإجراء تحقيقات موضوعية مـع كل من له صلـة بارتكاب هـذه الجرائم وإطلاع الـرأي العـام بنتائجهـا وأن تتحمل مسؤوليتها تجاه ذلك.

مخرجات المؤتمر

وخـرج المؤتمر الصحفـي- الذي نظمته منظمة حق لإشهار تقريرها- بعـدة توصيات، منهـا: ضرورة قيام الحكومـة اليمنية بإنصـاف ضحايا الإرهاب من المدنيين وضحايا مليشـيا الحـوثي في عـدن والجنـوب عامة وتعويضهم التعويـض العادل، واعتبار الجرائم والانتهـاكات والاعتداءات التي ارتكبت هي جرائم لا تسـقط بالتقادم ويجب محاسبة المسـؤولين عنها من أي جهة كانوا، وكذا التأكيد على أهمية تطهير أجهزة السلطة المركزية والمحلية وتطهـير قـوات الجيـش والأمن من القيادات والقوى الحزبيـة التي تدعم وتأوي عناصر الإرهاب سواء بالخطاب أو الفتاوى المتطرفة أو المال والسـلاح وتتستر عليها وتتواطأ معها في سبيل تحقيق أجندات سياسية وحزبية خاصة على حسـاب أمن واسـتقرار الوطن والمواطن وعـلى رأس تلـك القيادات والقوى حـزب التجمع اليمني للإصلاح ومليشياته.

ويـوصي المشـاركون بالمؤتمـر الحكومـة الشرعيـة وكافـة القوى والتيارات الوطنية المسـتنيرة التعامل بجدية مع خطر الإرهـاب ومواجهته فكريا وسياسيا وأمنيا وثقافيا والضغط عـلى الدولة للقيام بمسـؤولياتها في مكافحـة التطرف والفقـر بوصفهما منبعان رئيسيان لتغذية شريان الإرهاب والعمل على محاربة الفسـاد والظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وشـكروا التحالـف العـربي، وخصوصـا دولـة الإمـارات العربية المتحدة، عـلى ما قدمته من دعم بشري ومادي لتحرير العاصمة عدن والجنوب من مليشيا الحوثي وبناء ودعم القوات الجنوبية كعامـل رئيس لمكافحة خطر الإرهاب وحماية الأمن والاستقرار.

الجدير ذكره أن منظمة حق للحقوق والحريات مؤسسـة أهليـة حقوقية طوعية مستقلة، تأسست عام2009م، تنشط في النطاق الجغرافي لمحافظات الجنوب، وعملـت في مراحلها الأولي تحت اسم (الحركة الشعبية للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان)، وهي عضو في الشـبكة المدنية للإعـلام والتنمية وحقوق الإنسان.